

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحنسية المصرية ،

قرر :

(المادة الأولى)

تنزع الحنسية المصرية للسيد / صبحى موسى مصطفى أبو حمدة الأردنى الحنسية

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر ببراءة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٠ (٤) أكتوبر سنة ١٩٨٠

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء المجلس الأعلى للثروة الحيوانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك ،

وغرق قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ ،

والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للثروة الحيوانية برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي وعضوية كل من :

— وزير التموين والتجارة الداخلية .

— وزير الصناعة والثروة المعدنية .

— وكلاه وزارة الزراعة لشئون الأمن الغذائي ، والثروة الحيوانية ، والشئون البيطرية ، والثروة المائية .

— رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للدواجن .

— رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للحوم والألبان .

— رئيس الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر .

— أحد وكلاء وزارة الري يختاره وزير الري .

ممثل عن استصلاح الأراضي يختاره وزير التعمير ووزير الدولة للإسكان واستصلاح الأراضي .

— مدير معهد علوم البحار .

— ثلاثة من الخبراء المهمتين بالشئون التي تدخل في اختصاص المجلس يختارهم رئيس المجلس .

— ثلاثة من كل من الاتحادات والجمعيات الآتية يختارهم رئيس المجلس :

— الاتحاد النوعي للثروة المائية .

— الجمعية التعاونية الراعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية .

— الاتحاد النوعي لمربى الدواجن والجمعيات التعاونية المتخصصة في تربية الدواجن .

(المادة الثانية)

يختص المجلس الأعلى للثروة الحيوانية بما يأتي :

(١) اقتراح الخطط والسياسات الخاصة بتنمية وتطوير الإنتاج الحيواني والدواجن والسمكي ومتابعة تنفيذها .

(٢) وضع الخطط التي تكفل تحقيق التناسق والتكميل بين خطط ومشروعات الهيئات والشركات التي تمارس نشاطاً في مجال الإنتاج الحيواني أو الدواجن أو السمكي .

(٣) دراسة احتياجات البلاد من مختلف المتجهات الحيوانية بما يكفل التنسيق بين سياسة الاستيراد والإنتاج وإبداء الرأي في الموضوعات التي يعرضها عليها رئيس المجلس.

(٤) اقتراح وسائل تمويل السياسات والخطط المشار إليها في البند السابقة.

(المادة الثالثة)

يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر ويرفع تقاريره واقتراحاته إلى اللجنة الوزارية للأمن الغذائي لاعتراضها.

(المادة الرابعة)

لرئيس المجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانت به بغيرهم ويكون لهم حق المناقشة وإبداء الرأي دون أن يكون لهم صوت معدود.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره، وعلى جميع الجهات الخصصة تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٠ (٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٥١٠) لسنة ١٩٨٠

بشأن صرف علاوة إبحار سفن السطح لضباط القوات البحرية وقوات حرس الحدود الذين يعملون بسفن السطح المقاتلة و المساعدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة؛  
وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة لضباط الاحتياط بالقوات المسلحة؛